

THE ROLE OF ECONOMIC FACTORS IN STOCK PRICES OF THE IRAQ STOCK EXCHANGE-THE BANKING SECTOR, AND FOR THE PERIOD 2015-2021

Zahraa Ali mahdi
University of Nahrain, College of Business Economics
zahraa.ali.25@nahrainuniv.edu.iq

Abstract

The research aims to analyze the relationship between the economic policies of banks and the development of cash on the fluctuations of stock prices in the Iraqi markets and for the period (2015-2021). The research problem centers on knowing the causal relationship of economic factors in stock prices in the Iraqi stock market, to understand the impact of economic factors: the research helps in To understand how factors such as the exchange rate, savings, and money supply affect the stock prices of securities, researchers relied on the descriptive and quantitative analysis approach to demonstrate the causal relationship between the economic factors (exchange rate, savings, and money supply) and the dependent variable, stock prices, the Iraqi Stock Exchange, Using monthly time series data during the period (2015 - 2021), where the research relies on the standard approach of applying modern techniques in economic measurement to estimate the relationships in question, and then estimating the model using least squares (OLS) methods and the autoregressive (ARDL) model. For the lagging gaps, the most prominent finding was that there is a causal relationship between the exchange rate of the Iraqi dinar and saving at the level of significance (0.010) on the one hand, and saving affects the exchange rate at the level of significance (0.05) on the other hand.

Keywords: Economic Factors Stock Prices Iraq Stock Exchange.

Introduction

دور العوامل الاقتصادية في أسعار الاسهم سوق العراق للأوراق المالية قطاع المصارف وللفترة (2021-2015)

زهراء علي مهدي

zahraa.ali.25@nahrainuniv.edu.iq

جامعة النهرين كلية اقتصاديات الاعمال

المستخلص:

يهدف البحث الى تحليل العلاقة سياسات الاقتصادية للمصارف وتطوير النقدية على تقلبات اسعار الاسهم في الاسواق العراقية وللفترة (2015-2021)، تتمحور اشكالية البحث من خلال معرفة العلاقة السببية للعوامل الاقتصادية في اسعار الاسهم سوق العراق للأوراق المالية، لفهم تأثير العوامل الاقتصادية: يساعد البحث في فهم كيفية تأثير عوامل مثل سعر الصرف، والادخار وعرض النقد على اسعار الأسهم للأوراق المالية، اعتمد الباحثين على المنهج التحليلي الوصفي و الكمي لبيان العلاقة السببية بين العوامل الاقتصادية وهي (سعر الصرف ، الادخار ، عرض النقد) والمتغير التابع اسعار الاسهم سوق العراق للأوراق المالية ، باستعمال بيانات سلاسل الزمنية الشهرية خلال الفترة (2015 – 2021) ، حيث يعتمد البحث على المنهج القياسي المتمثل في تطبيق تقنيات حديثة في القياس الاقتصادي لتقدير العلاقات موضوع البحث، ومن ثم تقدير النموذج باستعمال طرائق المربعات الصغرى (OLS) و انماذج (ARDL) الانحدار الذاتي للفجوات المتباينة، وكان ابرز استنتاج هناك علاقة سببية بين سعر الصرف للدينار العراقي و الادخار عند مستوى المعنوية (0.010) من جهة و يؤثر الادخار على سعر الصرف عند مستوى المعنوية (0.05) من جهة اخرى.

الكلمات المفتاحية: العوامل الاقتصادية اسعار الأسهم سوق العراق للأوراق المالية

المقدمة:

يعتبر سوق الأوراق المالية في العراق من الأسواق المالية الناشئة التي تشهد تطويراً مستمراً في السنوات الأخيرة. وتعتبر أسعار الأسهم في هذا السوق نتيجة لتأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية المختلفة التي تشمل العوامل المحلية والعوامل العالمية. يهدف هذا البحث إلى فهم وتحليل دور العوامل الاقتصادية المتنوعة مثل النمو الاقتصادي، ومعدلات الفائدة، والتضخم، وسياسات الحكومة، والتطورات الجيوسياسية العالمية، في تحديد حركة واتجاهات أسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية. من خلال دراسة هذه العوامل وتحليل تأثيرها على الأسواق المالية في العراق، يمكن للباحث أن يسهم في توفير رؤى مهمة للمستثمرين وصناع السياسات والمحليين الماليين، وبالتالي تعزيز فهمنا لдинاميكيات السوق المالية في العراق وتحسين استدامتها واستقرارها على المدى الطويل.

المبحث الأول

منهجية البحث

اولاً: إشكالية البحث

تتمحور اشكالية البحث من خلال معرفة العلاقة السببية للعوامل الاقتصادية في اسعار الاسهم سوق العراق للأوراق المالية ومن خلال هذا البحث تم قياس العلاقة السببية بين كل من العوامل الاقتصادية (سعر الصرف، الادخار، عرض النقد) في اسعار الاسهم سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2015 – 2021).

ثانياً: اهداف البحث

يهدف البحث الى تحليل العلاقة سياسات الاقتصادية للمصارف وتطوير النقدية على تقلبات أسعار الأسهم في الاسواق العراقية وللفترة (2015-2021).

ثالثاً: اهمية البحث

1. فهم تأثير العوامل الاقتصادية: يساعد البحث في فهم كيفية تأثير عوامل مثل سعر الصرف، والادخار وعرض النقد على أسعار الأسهم للأوراق المالية.
 2. دعم التنمية الاقتصادية: من خلال فهم تأثير العوامل الاقتصادية على أسعار الأسهم، يمكن للبحث أن يساهم في تعزيز الاستقرار المالي ودعم التنمية الاقتصادية في العراق.
 3. تحسين سياسات السوق المالية: يمكن لنتائج البحث أن تساهم في تحسين سياسات السوق المالية والتنظيمات المالية في العراق لتعزيز شفافية السوق وكفاءتها.
- بشكل عام، يعتبر بحث دور العوامل الاقتصادية في أسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية أمراً مهماً لفهم الجوانب المالية والاقتصادية في السوق، وتحسين أداء المستثمرين والمؤسسات المالية في البلاد.

رابعاً: مبررات اختيار البحث

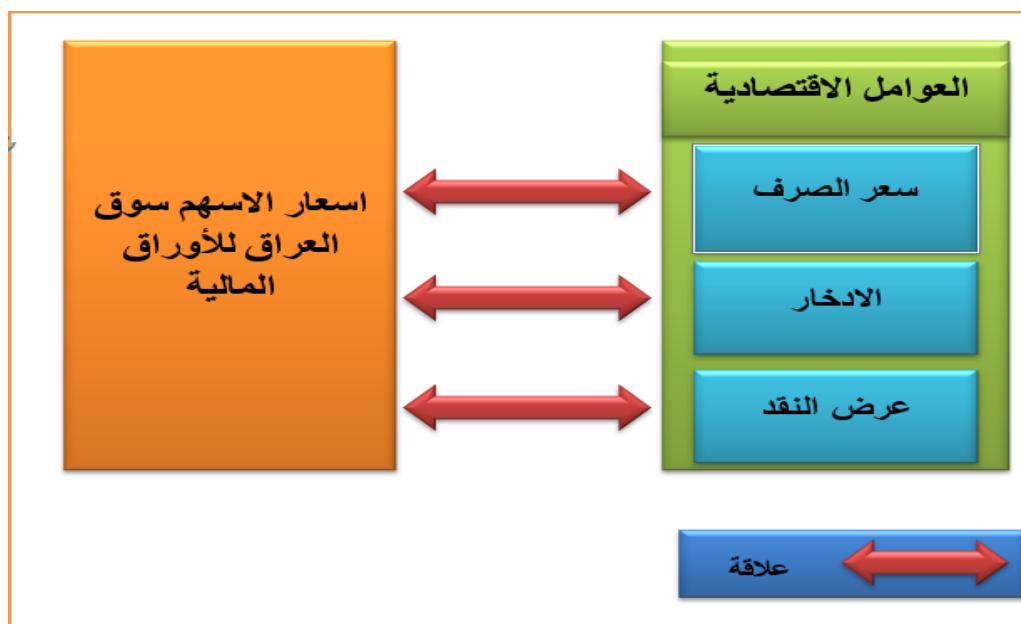
هناك عدة مبررات لإجراء بحث حول دور العوامل الاقتصادية في أسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية:

1. أهمية السوق المالية: يعتبر سوق الأوراق المالية مكوناً أساسياً في الاقتصاد، حيث يُمكنه توجيه توزيع الموارد وتوفير رأس المال للشركات والمؤسسات. لذلك، فإن فهم العوامل التي تؤثر على أداء هذا السوق يعتبر ذات أهمية بالغة.
2. دور المستثمرين: يعتبر فهم العوامل التي تؤثر على أسعار الأسهم مهمًا للمستثمرين، حيث يمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة وتقليل المخاطر المالية.
3. الاستقرار المالي: يعتبر فهم العوامل التي تؤثر على أسعار الأسهم ضروريًا لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في البلاد، والتي تلعب دوراً حاسماً في جذب الاستثمارات الوطنية وال أجنبية.
4. تطوير السياسات الاقتصادية: يمكن لنتائج البحث توجيه صانعي السياسات نحو اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الاستقرار والتنمية الاقتصادية من خلال تطوير السياسات الاقتصادية والمالية.
5. البحث الأكاديمي: يمكن للبحث أيضًا أن يسهم في الثراء الأكاديمي والعلمي من خلال توفير رؤى جديدة ونتائج ملموسة تساهم في تطوير المعرفة حول السوق المالية في العراق.

بالنظر إلى هذه المبررات، يعتبر بحث دور العوامل الاقتصادية في أسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية مهماً وضروريًا لعدة أطراف مهتمة بالاقتصاد والاستثمار في البلاد.

خامساً: المخطط الفرضي للبحث

تم اعداد وتصميم انموذج المخطط الفرضي لمتغيرات البحث بناءً على مشكلة البحث بين المتغير المستقل العوامل الاقتصادية وهي (سعر الصرف، الادخار، عرض النقد) والمتغير التابع اسعار الاسهم سوق العراق للأوراق المالية وكما موضح في الشكل رقم (1) أدناه:



شكل (1)

المخطط الفرضي للبحث

سادساً: فرضيات البحث

ينطلق البحث من فرضيات مفادها الاتي: -

1. هل هناك علاقة قوية وسليمة بين العوامل الاقتصادية وهي (سعر الصرف) في اسعار الاسهم سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2015 – 2021)؟
2. هل هناك علاقة قوية وسليمة بين العوامل الاقتصادية وهي (الادخار) في اسعار الاسهم سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2015 – 2021)؟
3. هل هناك علاقة قوية وسليمة بين العوامل الاقتصادية وهي (عرض النقد) في اسعار الاسهم سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2015 – 2021)؟
4. فرضية عدم (عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث)؟

سابعاً: منهج البحث

اعتمد الباحثين على المنهج التحليلي الوصفي والكمي لبيان العلاقة السببية بين العوامل الاقتصادية وهي (سعر الصرف، الأدخار، عرض النقد) والمتغير التابع اسعار الاسهم سوق العراق للأوراق المالية، باستعمال بيانات سلسل الزمنية الشهرية خلال الفترة (2015 – 2021)، حيث يعتمد البحث على المنهج القياسي المتمثل في تطبيق تقنيات حديثة في القياسي الاقتصادي لتقدير العلاقات موضوع البحث، ومن ثم تقدير النموذج باستعمال طرائق المربعات الصغرى (OLS) والنموذج (ARDL) الانحدار الذاتي للفجوات المتباينة.

ثامناً: حدود البحث

1. الحدود الزمنية للبحث: يتحدد بعد الزمانى للبحث بناءً على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزى للإحصاء، إدارة الحسابات القومية والتقارير السنوية للبنك المركزى العراقي، لسنوات (2015 – 2021).
2. الحدود المكانية للبحث: بعد المكانى فى العراق (البنك المركزى العراقي).

تاسعاً: دراسات سابقة

1. دراسة (Jabarin&et.al, 2018)	
Impact of Macroeconomic Factors on the Market Index Return at Palestinian Stock Market	عنوان الدراسة
أثر العوامل الاقتصادية الكلية على عائد مؤشر السوق في سوق فلسطين للأوراق المالية	مشكلة الدراسة
تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وضوح طبيعة العلاقة بين العوامل الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، مؤشر أسعار المستهلك، سعر الصرف، ومؤشر الإنتاج الصناعي) وبين عائدات مؤشرات الأسهم في السوق المالي الفلسطيني، مع الحاجة إلى معرفة ما إذا كانت هذه العوامل تؤثر بشكل مختلف على قطاعات السوق المختلفة (البنوك، الصناعة، التأمين، الاستثمار، الخدمات).	هدف الدراسة
التحقق من أثر العوامل الاقتصادية الكلية على عائد مؤشر السوق المالي الفلسطيني ممتلاً بالعائد على المؤشر العام ومؤشرات القطاعات (البنوك، الصناعة، التأمين، الاستثمار، الخدمات)، من أجل تحديد الفروقات القطاعية في تأثير هذه العوامل وتقديم توصيات للمستثمرين والمحليين الماليين.	منهج الدراسة
اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي باستخدام النماذج الاقتصادية القياسية	فلسطين
الأسوق المالية – الاقتصاد الكلي – الاستثمار المالي.	دولة الدراسة
مؤشرات السوق المالي الفلسطيني، بما في ذلك المؤشر العام ومؤشرات القطاعات (البنوك، الصناعة، التأمين، الاستثمار، الخدمات).	ميدان الدراسة
البيانات الشهرية لعوامل الاقتصاد الكلي من يناير 2011 إلى ديسمبر 2017، إضافة إلى بيانات العائد على المؤشر العام ومؤشرات القطاعات في السوق المالي الفلسطيني.	المجتمع الدراسة
<ul style="list-style-type: none"> • مؤشر أسعار المستهلك له تأثير سلبي كبير على العائد على المؤشر العام الفلسطيني، وعلى مؤشرات قطاع التأمين، الصناعة، والبنوك. • سعر الصرف له تأثير سلبي كبير على عائد مؤشر قطاع البنوك. • الناتج المحلي الإجمالي له تأثير سلبي على العائد على المؤشر العام الفلسطيني وقطاع الخدمات. • مؤشر الإنتاج الصناعي والميزان التجاري لا يملكان تأثيراً جوهرياً على عائد المؤشر العام أو عوائد القطاعات. 	العينة
دراسة (اسماعيل واخرون، 2019)	أبرز النتائج
دراسة بعض العوامل الاقتصادية والسياسية على سعر الصرف الدينار العراقي خلال الفترة (2004-2018)	عنوان الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم استقرار سعر صرف الدينار العراقي خلال المدة (2004-2018)، وما يترتب على ذلك من صعوبات في تحديد العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر عليه، سواء كانت داخلية (مثل مزاد العملة وعرض النقود) أو خارجية (مثل الأزمة المالية العالمية).	مشكلة الدراسة
التعرف على العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية المؤثرة في سعر صرف الدينار العراقي خلال المدة (2004-2018)، من خلال تحليل أثر مزاد العملة الأجنبية، عرض النقود (M1 و M2)، والأزمة المالية العالمية على سعر صرف العملة الوطنية.	هدف الدراسة
منهج الدراسة التحليلي باستخدام الأساليب الاقتصادية القياسية	منهج الدراسة
العراق.	دولة الدراسة
الاقتصاد الكلي - السياسة النقدية - سعر الصرف.	ميدان الدراسة
بيانات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد العراقي وال المتعلقة بسعر الصرف، مزاد العملة الأجنبية، عرض النقود (M1 و M2)، والعوامل غير الاقتصادية ذات الصلة خلال المدة (2004-2018).	مجتمع الدراسة
بيانات السنوية للفترة الممتدة من 2004 إلى 2018 الخاصة بالعوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية المرتبطة بسعر صرف الدينار العراقي.	العينة
<ul style="list-style-type: none"> • مزاد العملة الأجنبية ساهم في انخفاض سعر صرف الدينار العراقي. • عرض النقود (M1) كان له تأثير سلبي على سعر صرف الدينار العراقي. • عرض النقود (M2) كان له تأثير إيجابي في الفترات الحالية، معنى أن زيادة ساهمت في ارتفاع سعر صرف الدينار، بينما كان تأثيره في الفترات السابقة سلبياً وساهم في تدهور سعر الصرف. • الأزمة المالية العالمية والعوامل غير الاقتصادية لم يكن لها تأثير ذو دلالة إحصائية على سعر الدينار العراقي. • أوصت الدراسة بضرورة تحقيق التوازن بين القطاع النقيدي والقطاع الحقيقي من خلال التناوب بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي. 	أبرز النتائج
دراسة (حسن وأخرون، 2023)	
دور أدوات الهندسة المالية الإسلامية في دعم كفاءة سوق الأوراق المالية	عنوان الدراسة
تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية العراقي، وعدم الاستفادة الكاملة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية في دعم هذا السوق وتعزيز قدرته على تمويل الاقتصاد الوطني. كما تبرز الحاجة إلى تعظيم ربحية البنوك الإسلامية وزيادة تدفق الأموال ودعم الاستثمار الأجنبي من خلال توظيف أدوات مالية مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.	مشكلة الدراسة
تسليط الضوء على مفهوم الهندسة المالية وأهميتها لسوق الأوراق المالية العراقي، وإبراز دور أدوات الهندسة المالية في زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية كمصدر مهم لتمويل الاقتصاد.	هدف الدراسة
منهج التحليلي الإحصائي.	منهج الدراسة
العراق.	دولة الدراسة
الاقتصاد المالي - البنوك الإسلامية - الأسواق المالية - الهندسة المالية الإسلامية.	ميدان الدراسة
البنوك الإسلامية العالمية في العراق وسوق الأوراق المالية العراقي بوصفه البيئة التي يتم فيها تطبيق أدوات الهندسة المالية الإسلامية.	مجتمع الدراسة
التقارير المالية للبنوك الإسلامية العراقية	العينة
<ul style="list-style-type: none"> • تقييم أدوات الهندسة المالية الإسلامية يساعد على توضيح مدى توافقها مع بيئه الأسواق المالية العراقية. • هذه الأدوات تسهم في تحديد نقاط الضعف ومعالجتها بما يؤدي إلى بناء نظام مالي إسلامي قوي ومتين. • تطبيق أدوات الهندسة المالية الإسلامية يمكن أن يؤدي إلى تقديم منتجات مالية مبتكرة تتمكن المصادر والمؤسسات المالية من مواجة الأزمات وتعزيز قدرتها التمويلية. 	أبرز النتائج

المبحث الثاني الجانب النظري

أولاً: الاقتصاد العراقي

تميز الاقتصاد العراقي بوفرة المياه واتساع رقعة الأراضي الصالحة للزراعة بالإضافة إلى امتلاكه لموارد طبيعية مثل (النفط والغاز الطبيعي والكربون) وغيرها، حيث تعتبر هذه الموارد مدخلات مهمة للاستثمار فيها ولكن في الواقع أنه لم يتم استخدامه بالطريقة

الصحيحة، واستمر الاقتصاد العراقي يعني من اختلالات هيكلية في جميع قطاعاته الاقتصادية، مما أدى إلى تراجع نمو القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والخدمات والإنتاج.

1- الناتج المحلي الإجمالي

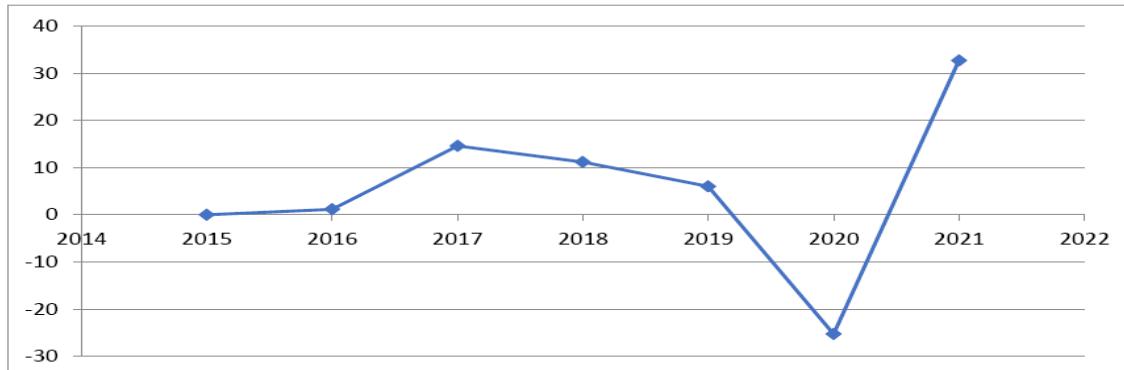
يُعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه "مجموعة السلع والخدمات التي ينتجهها المقيمون خلال فترة زمنية، عادةً ما تكون سنة". الزيادة هدف رئيسي يستلزم زيادة نصيب الفرد من الناتج، وهو ما يعني غالباً ارتفاع مستوى معيشة أفراد المجتمع (العيسي، 2021: 62).

يوضح الجدول (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي الذي يعكس التذبذب في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2015-2021).

جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار عراقي)

السنة	الناتج المحلي	معدل النمو %
2015	194680917.80	-
2016	196924141.70	1.15
2017	225722375.50	14.62
2018	251064479.90	11.2
2019	266190571.30	6.02
2020	198774325.40	-25.3
2021	263833162.10	32.73

المصدر: هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، إدارة الحسابات القومية.



شكل (2) معدل النمو للناتج المحلي %

شكل (2) معدل النمو للناتج المحلي %

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على جدول رقم (1).

ويتضح من خلال الناتج المحلي الإجمالي ان العوامل الاقتصادية تلعب دوراً كبيراً خاصتاً في سنة 2017 عندما بدأ الاقتصاد بالنمو من خلال دخول العولمة ومحاولة العراق الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وانخفض بسبب تناقص واغلاق الاسواق التجارية في فترةجائحة كورونا.

- الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية:

تساهم جميع القطاعات الاقتصادية (النفط، الصناعية، الزراعية، الخدمية) في العولمة التجارية، لكنها تعتمد إلى حد كبير على قطاع النفط، حيث أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد في عوائده على بيع النفط من أجل تلبية احتياجاتها، وهو ما يعني الغياب شبه الكامل لنقية القطاعات الاقتصادية، حيث تأثرت مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الأحداث السياسية والاقتصادية التي مرت بالدولة بعد (2003). (ناصر، 2013: 40)

**جدول (2): القطاعات الاقتصادية و أهميتها النسبية في الناتج المحلي الاجمالي للعراق
بالأسعار الجارية للفترة (2015-2021) (مليون دينار)**

السنة	القطاع النفطي	النسبة %	القطاع الزراعي	النسبة %	القطاع الصناعي	النسبة %	قطاع الخدمات	النسبة %	الأهمية النسبية %
2015	65,194,04.7	33.23	8,160,769.70	4.19	4,631,639.20	2.38	118,216,563.70	60.72	
2016	67,400,216.20	34.23	7,832,046.90	3.98	4,833,117.30	2.45	118,708,989.00	60.28	
2017	88,664,813.00	39.28	6,598,384.80	2.92	6,289,739	2.79	127,140,051.60	56.33	
2018	117,856,343.60	46.94	4,897,589.80	1.95	4,851,583.50	1.93	126,761,191.80	50.49	
2019	118,987,185.4	44.70	497,776.37	0.19	4,924,525.57	1.85	129,634,808.2	48.70	
2020	120,047,437.7	60.39	508,404.89	0.26	4,977,576.68	2.50	110,997,298.2	55.84	
2021	175,195,374.4	79.13	520,424.90	0.31	5,023,503.80	2.75	120,700,230.80	60.13	
المتوسط		48.79		5.72		2.41		49.31	

المصدر: هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، إدارة الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الإجمالي، سنوات مختلفة.

أ. القطاع النفطي: شهد عام (2015) انخفاضاً ملحوظاً في الأهمية النسبية إلى (33٪) نتيجة لذلك. من انخفاض أسعار النفط العالمية، ثم ارتفعت النسب بشكل طفيف للأعوام 2016-2019، وفي عام (2020) زادت مساهمتها إلى (60.39٪) نتيجة الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط، وزادت أكثر في عام (2021) لتبلغ مساهمتها (79.13٪).

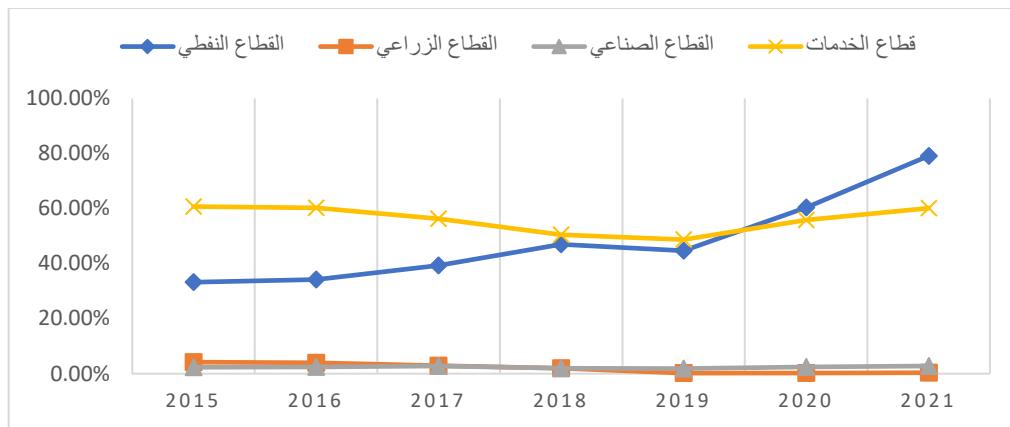
ب. القطاع الزراعي: يعتبر من القطاعات الهمة والأساسية، فهو محرك الاقتصاد العراقي. ويرجع ذلك إلى الدور الرئيسي الذي يلعبه هذا القطاع في توفير السلع الغذائية للسكان، فضلاً عن توفير المواد الخام للعديد من الصناعات التحويلية، حيث عمل هذا القطاع لفترة طويلة على توفير جزء مهم من الأمن الغذائي، وخاصة خلال فترة الحصار، وإن اسباب هذا الانخفاض توضحت (المهداوي، 2012: 147-148) بالأتي:

- أدى عدم توفر الظروف البيئية المناسبة نتيجة سوء الأحوال الجوية إلى انخفاض هطول الأمطار وكثرة العواصف الترابية.

- نتيجة لسوء إدارة مشاريع الري، أدى ذلك إلى انخفاض خصوبة الأرض وزيادة مستويات الملح وانخفاض منسوب المياه.
- أسباب مالية مثل تقليص التخصيصات الوطنية لهذا القطاع ورفع الدعم الحكومي للمستلزمات الزراعية وخاصة الأسمدة والمبيدات وأسعار البذور.
- تدني مستوى الإدارة الزراعية نتيجة الاعتماد على الأساليب القديمة وعدم استخدام أحدث التقنيات الحديثة وسياسات الإغراق التي جعلت السوق العراقي يكتفي بالمنتجات الأجنبية.
- عزوف الفلاحين عن الزراعة في المناطق المحررة نتيجة الآثار التي خلفها (داعش) مثل الألغام في تلك المناطق، وندرة الأمطار التي تعتمد على الزراعة التقليدية مثل محصول القمح في المناطق الشمالية (سهل نينوى) معظم المناطق التي كان يتم فيها تسويق القمح قبل هذه الأحداث.
- ج. القطاع الصناعي: يحظى القطاع الصناعي بأهمية كبيرة في جميع دول العالم التي تسعى إلى تطوير اقتصادها، ويعود تطوير القدرات الإنتاجية لهذا القطاع عاملاً أساسياً في تكوين رأس المال. العراق واهمها في الاقتصاد الوطني لما له من دور مهم واساسي في الاقتصاد إذ ينفرد هذا القطاع بالقطاعات الأخرى في رفع مستوى الانتاج وتوظيف القوى العاملة وبالتالي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي). ويعود سبب تراجع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى (الدليمي، 2011: 162) وهي كالتالي:
 - ظروف الحروب والعقوبات وآثارها قبل (2003) والتي أدت إلى تدهور المصانع الحكومية (البنية التحتية).
 - فقدان الخبرة بين المهندسين والفنين بسبب الهجرة إلى الخارج.
 - تعرضت معظم المنشآت الصناعية للتدمير والنهب المخطط له وتهريب الآلات خارج العراق.
 - فشل الصناعة في مواكبة التطور التكنولوجي الصناعي. بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم وجود دعم حكومي للقطاع الخاص.
 - الأثر السلبي لإلغاء الرسوم الجمركية على الترويج للواردات الصناعية منخفضة التكلفة، مما أدى إلى حدوث عجز في هذا القطاع و منهاته الصناعية، مما جعل من المستحيل منافسة المنتجات الأجنبية وتسبب في إغراق السوق البضائع المستوردة.
 - تدمير البنية التحتية (وسائل النقل، الطاقة الكهربائية، المياه، المصانع، إلخ) بعد عام (2003) نتيجة العمليات العسكرية الأمريكية التي قادتها في العراق، فضلاً عن العمليات الحربية ضد تنظيم داعش الإرهابي. مما أدى إلى توقف العمليات. الإنتاج وتراجع الطاقة الإنتاجية مما تسبب في خسائر فادحة في الصناعة المحلية.

د. قطاع الخدمات: أن نسبة المشاركة في هذا القطاع بدأت في الارتفاع تدريجياً، حقق هذا القطاع أعلى نسبة مساهمة عام (2015) حيث بلغت (60.5%). وقد يعود ذلك إلى افتتاح العراق على العالم الخارجي، ويمثل هذا القطاع مساحة جيدة للاستثمار المحلي أو الأجنبي في العراق بعد أن تم توسيعه. الاهوار في جنوب العراق والمناطق الاثرية الأخرى على قائمة التراث العالمي، بتاريخ (17-7-2016) في الاجتماع الذي عقده منظمة اليونسكو في

مدينة اسطنبول التركية (العيسى، 2021: 67) ثم زادت مساهمتها إلى (60.13%) في 2021.



شكل (2) الاهمية النسبية بين كل القطاعات في العراق للمدة (2021-2015)

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على جدول رقم (2).

ثانياً: الفرص الاقتصادية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

يسعى العراق للانتقال إلى اقتصاد السوق والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. لذلك هناك عدد من الفرص والآليات التي يجب أن تتوافر في الاقتصاد العراقي من أجل تسهيل مهمته في الحصول على العضوية الكاملة، ويمكن توضيحها من خلال ما يلي:

1. إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي: يعني الاقتصاد العراقي من اختلالات كبيرة نتيجة اعتماده الكبير على عائدات النفط (هلال، 2015: 49)، لذا يجب تنوع اقتصاده بما يتواافق مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، للاستفادة من دخول العراق إلى المنظمة عن طريق تصدير البضائع إلى الخارج من خلال النقاط التالية (حسن، 2022: 18-19):

أ. تفعيل دور القطاع الخاص وتحفيزه للمساهمة في الاقتصاد العراقي والذي ينعكس في ارتفاع نسبته في تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي غير النفطي.

ب- استغلال أي ارتفاع في أسعار النفط والاستفادة من الطاقات الإنتاجية لتنويع فروع الاقتصاد.

ج- دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتسريع عملية التنمية، حيث أن لهذه المشاريع أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة وتقليل البطالة.

د- تتميم الصادرات الضرورية لأي دولة، حيث توفر فرصة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق أهدافها من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد، وتوفير فرص العمل.

هـ اعتماد سياسة تمويلية من طبيعة التمويل المصرفي بدلاً من الاعتماد على تمويل التنمية من الموازنة العامة للدولة، حيث ستساهم البنوك التي تلعب هذا الدور في التمويل في تحقيق التنمية وتتنوع مصادر الدخل عن طريق تمويل مشاريع قطاع الدولة. مختلف القطاعات غير النفطية مما يعكس ايجابياً في نمو وتنوع القطاعات الاقتصادية التي تولد الناتج المحلي غير النفطي.

ونتيجة لذلك، نرى أن هذه الإجراءات يمكن أن تتنوع مصادر الدخل للدولة، مما يؤدي إلى تحسن نسبي في اقتصادها.

2. تنفيذ برامج الخصخصة: إن عملية التحول نحو القطاع الخاص هي جزء من سياسة إعادة هيكلة القطاع العام التي تتبعها معظم الدول النامية الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، من خلال إعادة ترتيب دور الدولة في النشاط الاقتصادي. وإعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص (الجبوري والرفاعي، 2014: 181). في ضوء جهود العراق للانضمام إلى المنظمة وتوجهها نحو اقتصاد السوق، يجب وضع ضوابط معينة لإنجاح عملية الخصخصة في العراق من خلال توفير الموارد. الطلبات التالية (ابراهيم، 2022: 11):

أ. توفير أنظمة قانونية صالحة لتفعيل القطاع الخاص بمعنى وضوح القوانين وملاءمتها للواقع الاقتصادي.

ب. توفير شبكة من البنية التحتية مثل الكهرباء والاتصالات وطرق النقل وأمن المعلومات على الكفاءة.

3. الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها المنظمة للدول النامية: أي لا يوجد تمييز بين الدول الأعضاء ولا توجد معاملة تفضيلية بين دولة على حساب دولة أخرى، أي أن جميع الأعضاء متساوون في المنافسة، باستثناء الدول التي تتنمي إلى منطقة اقتصادية معينة والدول الأعضاء في الاتحادات الجمركية والمناطق الحرة (حسين، 2020: 35).

ثالثاً: بعض العوامل الاقتصادية

العوامل الاقتصادية هي المتغيرات التي تؤثر على الاقتصاد ككل، وكذلك الشركات الفردية، وهذه العوامل تشمل أسعار الفائدة ومعدلات الضرائب والقوانين والسياسات والأجور والأنشطة الحكومية؛ كما أن العوامل الاقتصادية تساعد الشركات والمستثمرين في معرفة متى يستثمرون، وأين يستثمرون، ومتى يسحبون الأموال من شركة أو قطاع معين، حيث أن التغيرات في العوامل الاقتصادية ستؤثر على العائد على الاستثمار. ومن أمثلتها:

1- سعر الصرف: ويعرف سعر الصرف على أنه (هو عدد الوحدات الأجنبية تعادل وحدة واحدة من العملة المحلية أو عدد الوحدات المحلية المعادلة لوحدة واحدة من العملة المحلية عملة أجنبية) (السعدي، 2011: 88)، أي يمكن القول إن سعر الصرف ليس سوى وسيلة لتسهيل المدفوعات بين دول التعامل غرض نقل عناصر الإنتاج والرأسمالية والسلع المصنعة لغرض تلبية الطلب المحلي أو العالمي وتحويل العملات بين الدول لتعزيز الأرصدة الخارجية في كل دولة تجارية.

جدول (3) اجمالي سعر الصرف للمدة 2015-2021

السنة	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
سعر الصرف	1486	1249	1196	1208	1258	1275	1247

المصدر: جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي.

2- الادخار: يمثل الادخار عنصر أساسى في كل الاقتصاديات والاقتصاد العراقي لا يخلو من أهمية هذا العنصر. إلا أن الواقع العملي يشير إلى ضعف هذا العنصر لأسباب عديدة منها انخفاض مستويات دخل الفرد في العراق وارتفاع الاتجاه الهامشى للاستهلاك، إضافة إلى ارتفاع مستويات التضخم وضعف القطاعات الإنتاجية الوطنية. والاعتماد على الواردات لتلبية الطلب المحلي (حسن، 2022: 25).

جدول (4) اجمالي الادخار للمدة 2015-2021

السنة	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
الادخار	96152779.75	48229629.1	52943035	59232141.3	34633301.2	18692103.9	18637749

المصدر: هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، إدارة الحسابات القومية.

3- عرض النقد: يعد من بين أهم المؤشرات في سعر الصرف، اذ ان هذا المتغير يقيس علاقة مهمة بين العملة المحلية للبلد والعملات الأجنبية، وان زيادة في عرض النقود تعنى تخفيض قيمة العملة المحلية ازاء العملات الاجنبية فان عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة للحصول على عملة واحدة من العملة الاجنبية سيصبح أكبر، اي ان سعر الصرف الاجنبي سيصبح أكثر وبحصل العكس عندما ينخفض عرض النقود فإنه سيدفع نحو تخفيض سعر الصرف الاجنبي (شادي، 2006: 61).

جدول (5) اجمالي عرض النقد للمدة 2015-2021

السنة	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
الادخار	1167340823	103256234	86711000	77828948	76386584	75523952	69612150

المصدر: هيئة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، إدارة الحسابات القومية.

وهناك عوامل اخرى مثل (سعر الفائدة، معدل الضرائب، التضخم، العمالة، العرض/ الطلب، الاجور، القانون والسياسات، النشاط الحكومي، الركود)، لكن تطرق الباحثة الى عامل سعر الصرف والادخار وعرض النقد.

رابعاً: الاوراق المالية

اصبحت اسواق الاوراق المالية تحظى باهتمام بالغ في كافة الدل لما تقدم به تلك الاسواق من دور هام في حشد المدخرات الوطنية ثم توجيهها في قنوات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد القومي وزيادة معدلات الرفاعية لدى الافراد. ويعبر عن سوق الاوراق المالية لغوايا المكان الذي تجري فيها التعاملات على الاوراق المالية بواسطة اشخاص مؤهلين، ومتخصصين جداً في ذلك النوع من العمل وتلك التعاملات تجري في اماكن واوقات محددة، وتتم التفرقة عادة بين نوعين من بورصات الاسواق المالية (الجبوري وآخرون، 2018: 539).

1- بورصة الاوراق المالية

2- بورصة التجارة ويقصد التعامل فيها على (المنتجات الزراعية والصناعية)

وتعتبر بورصة الاوراق المالية عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الاوراق او لأصل مالي معين، اذ يمكن بذلك المستثمرين من بيع وشراء عدد الاسهم والسنادات داخل السوق اما عن طريق السمسرة او الشركات العاملة في هذا المجال ولكن مع نمو شبكات وسائل الاتصال فقد ادى ذلك الى القليل من اهمية التوادج في مقر سوق الاوراق المالية المركزية وبالتالي سمحت بالتعامل من خارج السوق من خلال شركات السمسرة المنشرة في مختلف الدول (حسن وآخرون، 2023: 17).

ومن اهمية الاوراق المالية كالتالي:-

1- الامثلية المالية: تمثل الامثلية المالية لسوق الاوراق المالية في كونه وسيلة فعالة لتعبئة الأموال المحلية واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لتوفير السيولة اللازمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية كما يتيح تمويلاً طويلاً الأجل للمنظمات الاقتصادية مقابل تحقيق عوائد مالية للمستثمرين سواء من الفوائد أو من فروقات الأسعار الناتجة عن تقلبات السوق (طروس، 2011: 315).

2- الامثلية الاقتصادية: الأموال سوف ترفع حجم السيولة على مستوى البلد مما يولد مصدرًا مالياً يمكن من خلاله المنظمات من تمويل مشاريعها ويقودها نحو الانتعاش والتسرع من وتيرة التنمية من خلال سد حاجياتها المالية وتغطيتها اعبئتها (حسن وآخرون، 2023: 18).

المبحث الثالث

الجانب العملي

اولاً: اختبار استقرارية السلسلة الزمنية (Root Unite)

تم تطبيق اختبار استقرار السلسلة الزمنية وذلك باستعمال جذر الوحدة من اجل تجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف والنتائج المضللة، ويوجد عدة اختبارات لجذر الوحدة، ومن اهم الطرائق المستعملة في معالجة البيانات التي تعاني من جذور الوحدة هو اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) يتم اختبار فرضية عدم والتي تعني وجود جذر الوحدة او المتغير غير المستقر إذا كانت القيمة المطلقة ($|t|$) المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة ($|t|$) الجدولية ، وهو ما يتطلب إعادة الاختبار مرة أخرى لكن بعد اخذ الفروق، والفرضية البديلة التي تدل على استقرار السلسلة و ذلك اذا كانت القيمة المطلقة ($|t|$) عليه ترفض فرضية عدم بوجود جذر الوحدة أي ان السلسلة تكون مستقرة وكما موضح في الجدول رقم (6).

جدول (6) نتائج اختبار Fuller-Dickey للمتغيرات البحث للمرة (2015-2021)

المتغيرات	قيمة (ADF-statistic)	القيمة الحرجة مع الحد الثابت			مستوى %1	مستوى %5	مستوى %10	مُسْتَوِي
		-	-	-				
سعر الصرف	-10.97178	-3.468970	-	-	-	2.878418	2.575846	-
الإدخار	-17.54716	-3.468970	-	-	-	2.878418	2.575846	-
عرض النقد M1	-11.17479	-3.469215	-	-	-	2.878517	2.575898	-

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews9).

التفسير: يتضح من الجدول رقم (6) عند مقارنة القيمة (ADFt-statistic) (التي تساوي-) (10.97) للسعر الصرف مع القيمة الحرجة والتي تساوي (3.468970) في مستوى (%)1) ان السلسلة مستقرة في مستواها مع وجود الحد الثابت لسعر صرف العملة وكذلك بنسبة لمتغيرات البحث، و هذا يعني قبول فرضية بما ان المتغيرات قيد البحث والتنموذج القياسي مستقر في مستواها بوجود حد ثابت أي اننا نرفض الفرضية العدم التي تؤكد على وجود جذر الوحدة وبالمستوى(%)5) ، فإن النتائج ترفض الفرضية الصفرية في شكل المستوى بالإضافة إلى ذلك، تصبح جميع المتغيرات ثابتة على جميع المستويات المعنية (%10 ، (%5 ، (%1).

ثانياً: اختبار التكامل المشترك

ان فكرة اختبار التكامل المشترك تقوم على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلسل الزمنية، ويهدف هذا الاختبار الى توضيح مدى وجود توازن طويل الاجل بين المتغيرات، وان اهم النماذج القياسية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك متمثلة منهجية (Granger- Engel) و (Juselius and Johansen) من أهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك حيث اعتمد على اختبار الفرضية العدم القائل(بعدم وجود تكامل المشترك بين المتغيرات) وذلك من خلال اعتماد على القيمة الحرجة (Critical Value) ومقارنته بالقيمة (Trace static) ، فإذا كانت قيمة (Trace static) أكبر من القيمة (Critical Value) قبل الفرضية الصفرية الخاصة بعدم وجود التكامل المشترك وكما موضح في الجدول رقم (7).

جدول (7) نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرات البحث للمرة (2015-2021)

الفرضية الصفرية	قيمة	Trace Statistic	القيمة الحرجة مستوى 5%
على الاقل 1		33.21621	29.89706
على الاقل 2		17.84873	16.59479
على الاقل 3		6.861618	3.881436
لا يوجد		68.04235	47.95614

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews9).

التفسير: يتضح من الجدول أعلاه (رفض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوي 5%)، وان النتائج تؤكد لنا ضرورة رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة لأن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر أكبر من القيمة المجدولة لها عند مستوى معنوية (0.5) أي التكامل مشترك وعدد متجهات تكامل المشترك هو (4) متجهات.

ثالثاً: اختبار السببية

يعتمد اختبار السببية في نماذج السلسل الزمنية على (Clive Granger)، لغرض توضيح وتحديد ايجاد العلاقة السببية بين تلك المتغيرات الاقتصادية، سوف نقوم بالاستعانة باختبار Granger Causality الذي يسمح بمعرفة طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات الآتية: (سعر الصرف ، الاذخار، عرض النقد)، وكما موضح في الجدول رقم (8).

جدول (8) نتائج اختبار Granger Causality لمتغيرات البحث

		اتجاه السببية (الفرضية الصفرية)	F-statistic	prob	الناتج النهائي
LSFX		LEX	2.45080	0.0894	+ موجب
LEX		LSFX	6.62599	0.0017	- سالب
LM1		LEX	0.86075	0.4247	- سالب
LEX		LM1	3.46799	0.0335	+ موجب
+ موجب وجود العلاقة السببية بين متغيرات البحث.					
- سالب عدم وجود العلاقة السببية بين متغيرات البحث.					

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews9).

التفسير:

1. هناك علاقة سببية بين سعر الصرف للدينار العراقي والاذخار عند مستوى المعنوية (0.010) من جهة و يؤثر الاذخار على سعر الصرف عند مستوى المعنوية (0.05) من جهة أخرى.
2. رفض فرضية عدم والتي تنص على عدم وجود العلاقة بين عرض النقد (M1) و سعر صرف الدينار العراقي، لأن القيمة الاحتمالية أكثر من (0.05) بينما ان سعر صرف يؤثر على عرض النقود (M1) لأن قيمة الاحتمالية اقل من (0.05).
3. هناك علاقة سببية بين سعر الصرف الدينار العراقي و عرض النقد لأن القيمة الاحتمالية الأقل من (0.05) هذا يعني ان سعر صرف الدينار يؤثر على عرض النقود بالمعنى الواسع.

رابعاً: تقدير النموذج

بعد التحقق من سكون السلسل الزمنية ووجود تكامل مشترك طويلة الاجل بين متغيرات البحث، سوف نقوم بتقدير النموذج القياسي وذلك خلال الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى (OLS) والنماذج (ARDL) الانحدار الذاتي للفجوات المتباينة وكما موضح في الجدول أدناه

جدول (9) نتائج تقيير نموذج المربعات الصغرى (OLS) للمرة (2015-2021)

Variable	Cof.	Std. Error	t-statistic	Sig.	R2
Constant	8.176428	0.09890	81.96978	0.0000	0.87
Lsfx	-0.019532	0.00636	-2.96079	0.0062	
Lm1	-0.488379	0.080747	- 7.754165	0.0000	
D1	-0.075274	0.005991	- 12.70149	0.0000	
D2	-0.001890	0.007752	- 0.243867	0.8046	
S.E. of regression	0.032463	F-statistic	182.6945		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews9).

جدول (10) نتائج تقيير النموذج (ARDL) للمرة (2015-2021)

Variable	Cof.	Std. Error	t-statistic	Prob
LEX (-1)	0.976354	0.032662	29.89285	0.0000
LM1	- 0.124408	0.054094	- 2.299855	0.0227
LM1(-1)	0.133079	0.053932	2.467525	0.0147
LSFX	- 0.002626	0.003619	- 0.725427	0.4692
D1	0.001092	0.003446	0.316810	0.7518
D2	0.002265	0.003101	0.730400	0.4662
C	0.159748	0.267767	0.596594	0.5516
R-squared	0.977419	F-statistic		871.1010
Adjusted R-squared	0.976297	Prob(F-statistic)		0.000000
S.E. of regression	0.011957	Durbin-Watson stat		1.695786

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews9).

التفسير: يتضح من الجدول رقم (9) ان معنوية النموذج المقدرة من خلال (OLS) ككل عند مستوى المعنوية ($\text{sig.} = 0.001$) ، حيث بلغت قيمة ($F=182.69$) وتشير قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.87$) إلى ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة محل البحث، كما يتبيّن لنا أن عرض النقد بالمعنى الضيق أثر سلباً على سعر صرف الدينار العراقي ، أي ان سعر الصرف الأجنبي سيصبح أكثر ويحصل العكس فإن ارتفاع عرض النقد بمقدار واحد أدى إلى انخفاض سعر الصرف الدينار العراقي ، بينما هناك العلاقة عكسية بين سعر صرف الدينار العراقي و الادخار ، حيث ان ارتفاع الادخار بمقدار واحد أدى إلى انخفاض سعر الصرف بنسبة (0.002) اما بالنسبة الى اسعار الاسهم سوق العراق للأوراق المالية لم يؤثر على سعر الصرف.

من خلال تقدير النموذج السابق أتضح أن نموذج سعر الصرف للدينار العراقي يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وقد ظهرت المشكلة من خلال اختبار (دورين واتسون) والتي بلغت قيمتها (0.33) وتشير هذه النسبة الى وجود مشكلة ارتباط ذاتي لأن قيمتها لا تقترب من القيمة المعيارية (2) ويعاني النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.

ويوضح الجدول (5) معنوية النموذج المقدر ككل عند مستوى المعنوية ($\text{sig} = 0.001$) حيث بلغت قيمة (F=871.10) وتشير قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.977$) إلى ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة محل البحث كما يتبيّن لنا أن سعر صرف الدينار العراقي في الفترة السابقة أثر إيجابياً على الأسعار العالمية لأن معامل سعر الصرف في الفترة السابقة شكل (0.032) ، وأثر عرض النقد (M1) سلباً على سعر صرف الدينار العراقي فإن ارتفاع عرض النقد بمقدار واحد أدى إلى انخفاض سعر الصرف الدينار العراقي بمقدار (0.33) واتفق هذا مع الواقع الاقتصادي بينما عرض النقد (M1) في الفترات السابقة أثر إيجابياً على سعر صرف الدينار العراقي.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1. هناك علاقة سلبية بين سعر الصرف للدينار العراقي والادخار عند مستوى المعنوية (0.010) من جهة و يؤثر الادخار على سعر الصرف عند مستوى المعنوية (0.05) من جهة أخرى.
2. رفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود العلاقة بين عرض النقد (M1) و سعر صرف الدينار العراقي، لأن القيمة الاحتمالية أكثر من (0.05) بينما ان سعر صرف يؤثر على عرض النقود (M1) لأن قيمة الاحتمالية أقل من (0.05).
3. هناك علاقة سلبية بين سعر الصرف الدينار العراقي وعرض النقد لأن القيمة الاحتمالية الأقل من (0.05) هذا يعني ان سعر صرف الدينار يؤثر على عرض النقود بالمعنى الواسع.
4. هناك مجموعة من العوامل التي أثرت على سعر صرف الدينار العراقي خلال مدة الدراسة، منها عرض النقد، حيث ان سعر العملة العراقية انخفضت مع زيادة المعروض النقدي (M1) بمقدار (0.034) تقريراً.
5. ان آلية الادخار التي يتبعها البنك المركزي العراقي بهدف الاستقرار الاقتصادي ساهم في تحقيق استقرار سعر الدينار العراقي مقابل دولار الأمريكي، وبين ذلك من خلال التحليل القياسي.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة اخذ الاستيرادات والصادرات العراقية بعين الاعتبار ضمن العوامل التي تؤثر على سعر الصرف والاحتياط لدى البنك المركزي العراقي.

2. ضرورة العمل على قياس اثار العوامل غير الاقتصادية على المتغيرات الكلية عن طريق البنك المركزي العراقي والجهات المعنية من اجل استخدام هذه العوامل وبيان اثارها بشكل واضح ودقيق.
3. التنسيق بين السياسات الاقتصادية وتنشيط دور القطاع المصرفي عمليه ضرورية لتحديد سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي من قبل البنك المركزي العراقي.

المصادر:

1. ابراهيم، يعرب محمود، (2022)، العولمة الاقتصادية وأثرها على العمل المصرفي الاسلامي، مجلة الجامعة العراقية، المجلد 54، العدد 1، العراق.
2. اسماعيل، ايمان ابراهيم وفرج، ماردين محسوم وبيلال، احمد طه، (2019)، دراسة بعض العوامل الاقتصادية والسياسية على سعر الصرف الدينار العراقي حلال الفترة (2004-2018)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، مجلد 3، عدد 1.
3. الجبوري، اثير عباس عبادي والرفيعي، افتخار محمد مناحي، (2014)، العولمة المالية وأثرها في المصادر الاسلامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 42، العراق.
4. الجبوري، انتصار صابر واغا، ندى عبد الرزاق، (2018)، انعكاسات حوكمة التقارير المالية في ترشيد قرارات المستثمرين في الاسواق المالية في ظل معايير الابلاغ المالي (IFRS) / دراسة تحليلية لعينة مختارة من الشركات المساهمة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 24، عدد 106.
5. حسن، سرمد محمد مهدي، (2022)، مستقبل العلاقات التجارية الدولية للعراق في ظل منظمة التجارة العالمية، اطروحة تقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد الجامعية العراقية - وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرافية، كلية الادارة والاقتصاد، العراق.
6. حسن، نيركز توفيق وعثمان، ثافان أسعد وحسن، رازاو رزكار وعبد المجيد، ثاوات جعفر، (2023)، دور ادوات الهندسة المالية الاسلامية في دعم كفاءة سوق الاوراق المالية (دراسة تطبيقية على عينة من المصادر الاسلامية في العراق)، المجلة الاكademie لجامعة نوروز، مجلد 11، عدد 3.
7. حسين، علي عبد الكرييم، (2020)، آثار انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العراقي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، العدد 8، بغداد.
8. الدليمي، بلاسم جليل، (2011)، اهمية التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وسبل مواجهتها، مجلة العلوم الاقتصادية (او الادارية)، الصادرة عن كلية الادارة او الاقتصاد / جامعة بغداد، المجلد 9، العدد 53، بغداد.
9. السعدي، صبحي حسون وعبد، اياد حماد، (2011)، اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 23، المجلد 8.
10. شندي، اديب قاسم، (2006)، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد 11.
11. طوروس، وديع، (2011)، المدخل الاقتصادي النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان.
12. العيسى، عبد الكريم جابر، (2021)، قراءات في الاقتصاد العراقي بعد 2003، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن.
13. المهداوي، وفاء جعفر، (2012)، التحديات البيئية في العراق: طرق المعالجة مستمدة من التجربة الألمانية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الثاني والثلاثون، العراق.

14. ناصر، رحيم حكمت، (2013)، فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي، ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة بغداد.
15. هلال، محسن أحمد، (2015)، التحديات الناشئة في ظل التطورات العربية والدولية، التقرير الثاني والعشرون، منظمة التجارة العالمية.
16. Jabarin, M., Nour, A., & Atout, S. Impact of Macroeconomic Factors on the Market Index Return at Palestinian Stock Market.